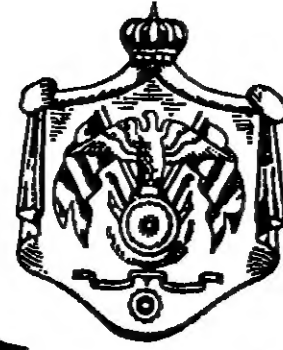


مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
عيسى ميخائيل موسى المشر	بداية عمان	٩٧٤/١٢/١٨	٨ صباحاً	الاحتيايل والسرقة
محمد رياض قرقيش	صلح عمان	٩٧٤/١٢/٢٣	"	شيك بدون رصيد
بلوي عبد الرحمن بدوي	"	٩٧٤/١٢/١٦	"	سرقة
نبيل درويش عبد الكريم	"	"	"	صححة
عمر نبيل قطرميز	"	٩٧٤/١٢/١٤	"	مخالفة مهن
السيد مار	"	٩٧٤/١٢/١٦	"	مخالفة قانون الشركات
ابراهيم فتح الله علي قطيط	"	٩٧٤/١٢/٢١	"	التزوير
ناديا جورجى زرزور	"	"	"	"
عبد ذيب علان	امانة العاصمة	٩٧٤/١٢/٥	"	صححة
موسى محمد حلو	"	"	"	"
سعيد عبد العزيز الاسمر	"	"	"	سير
احمد عبد الكريم كراجو علي	"	"	"	مدن
ناديا وديع سمير	"	٩٧٤/١٢/١٠	"	"
محمد حرب اسعيد	"	"	"	"
احمد عبيدات	"	٩٧٤/١٢/١٨	"	صححة
سالم محمد فلاح	صلح الزرقاء	٩٧٤/١٢/٨	"	الشروع بالسرقة
احمد خليفة الزويد	بداية الزرقاء	٩٧٥/١/١٤	"	السرقة
عوض مصطفى ابو هلال	صلح اربد	٩٧٤/١٢/٨	"	شيك
خليل الرشيد العبد الله	"	٩٧٤/١٢/١٦	"	صححة
جميل طاهر يونس	صلح السلط	٩٧٤/١٢/٨	"	السرقة
احمد اسعد احمد	الجهازك البدائية	٩٧٤/١٢/٢٩	"	الجزاء



الجمهورية الهاشمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢ ذو الحجة سنة ١٣٩٤ هـ . الموافق ١٦ كانون اول سنة ١٩٧٤ م . العدد ٢٥٢٩

الفهرس

صفحة

١٩٧٨	تعليمات معدة لتعليمات علارة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٤
١٩٧٩	اتفاقية النقل الجوي بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة سلطنة عمان
١٩٨٨	اتفاقية الخدمات الجوية غير المنتظمة بين حكومة الولايات المتحدة الاميركية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية
١٩٩٨	قرارات رقم (٢١ ، ٢٢) لسنة ١٩٧٤ صادران عن السيدان الخالص بتفسير القوانين

قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٤ بشكلها التالي :-

تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة

للمتقاعدين لسنة ١٩٧٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين لسنة ١٩٧٤) وتقرأ مع التعليمات الاصلية المنشورة في الملحق رقم (١) لعدد الجريدة الرسمية رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ والتعديلات التي طرأ عليها كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - بالرغم مما ورد في البند الاول من التعليمات المعدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين والمنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٦٠ الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٦١ ، تمنح علاوة غلاء المعيشة العائلية المنصوص عليها في البند الخامس من تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المنشورة في الملحق رقم (١) لعدد الجريدة الرسمية رقم ١٢٥٧ الصادر بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٦ لكل شخص يحال على التقاعد اعتبارا من تاريخ ١٤/١١/١٩٧٤ عن زوجته التي تزوج بها او ولده الذي ولد له بعد تاريخ ٣٠/٦/١٩٦١ .

المادة ٣ - يقتصر تطبيق احكام البند الاول من التعليمات المعدلة لتعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٦٠ الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٦١ على الاشخاص الذين احيوا على التقاعد بين تاريخي ١/٧/١٩٦١ و ١٣/١١/١٩٧٤ .

١٩٧٤/١١/١٠

على ان اشعل

(الاتفاقيات)

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية النقل الجوي بين المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة سلطنة عمان الموقع في مسقط بتاريخ ١٥/٦/٧٤ بشكلها التالي :-

اتفاق

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية لانشاء خدمات جوية بين اراضيها وما ورائها .
ان حكومة سلطنة عمان وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بوصفهما طرفين في معاهدة الطيران المدني الدولي التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٤ ، ورغبة منها في عقد اتفاق تتم للمعاهدة المذكورة اعلاه بغية انشاء خدمات جوية بين اراضيها وما ورائها .
فقد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

تعريف

لاغراض هذا الاتفاق وما لم يقتض النص خلاف ذلك :-

أ - تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولي ، التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٤ وتشمل اي ملحق يتفق عليه استنادا للمادة (٩٠) من تلك المعاهدة واي تعديل يحصل على الملاحق او المعاهدة بموجب المادة (٩٠) و (٩٤) من هذه الاتفاقية شرط ان تكون تلك الملاحق والتعديلات قد اصبحت نافذة المفعول لدى الطرفين المتعاقدين وان يكونا قد صادقا عليها .

ب - تعني عبارة (سلطات الطيران) بالنسبة لسلطنة عمان وزارة المواصلات والخدمات العامة ، وأي شخص او هيئة تخول له ممارسة الصلاحيات المنوطة حاليا بالادارة المعنية ، او بصلاحيات مماثلة - وبالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني / وزارة النقل ، واي شخص او هيئة تخول له ممارسة الصلاحيات المنوطة حاليا بالمديرية المعنية او صلاحيات مماثلة .

ج - تعني عبارة (شركة الطيران المعنية) شركة الطيران التي يكون قد جرى تعيينها وفقا للمادة الرابعة من هذا الاتفاق .

د - يكون لعبارة (اقليم) بالنسبة لاي دولة المعنى المحدد لها في المادة (٢) من المعاهدة .

هـ - يكون لعبارة (خدمة جوية) و (خدمة جوية دولية) و (شركة طيران) و (الميوط لاغراض غير تجارية) المفهوم المحدد لكل منها في المادة (٩٦) من المعاهدة .

المادة الثانية

مدى تطبيق معاهدة شيكاغو

تخضع احكام هذا الاتفاق لاحكام المعاهدة بقدر ما تنطبق هذه الاحكام على الخدمات الجوية الدولية .

المادة الثالثة

منح الحقوق

- ١ - بمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق التالية ، فيما يتعلق بخدماته الجوية الدولية المنتظمة :-
 - أ - حق التحليق دون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - حق الهبوط في الاقليم المذكور لأغراض غير تجارية .
- ٢ - بمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المبينة في هذا الاتفاق بغرض انشاء الخدمات الجوية الدولية المنتظمة على الطرق المحددة في القسم المخصص له من الجدول المرفق لهذا الاتفاق . وتسمى هذه الخدمات والطرق على التوالي فيما بعد (بالخدمات المتفق عليها) (والطرق المحددة) ومنح شركة الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد في مجال استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة ، بالإضافة الى الحقوق المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة ، حق التوقف في إقليم الطرف المتعاقد الآخر في النقاط المحددة على تلك الطريق في الجدول المرفق لهذا الاتفاق وذلك لاختلاط وانزال الركاب والشحن بما فيه البريد .
- ٣ - ليس في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يجوز لشركة الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين الحق في ان تأخذ من إقليم الطرف المتعاقد الآخر الركاب والشحن بما فيه البريد لقاء بدل او اجر الى نقطة اخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

المادة الرابعة

تعيين شركات الطيران

- ١ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين تعيين شركة طيران واحدة لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة على ان يشعر الطرف الآخر بذلك خطياً .
- ٢ - مع مراعاة احكام الفقرتين (٣) و (٤) من هذه المادة ، يمنح الطرف المتعاقد الآخر بدون اي ابطاء الشركة المعنية الترخيص اللازم للاستثمار فور تلقيه التعيين .
- ٣ - يجوز لسلطات الطيران لدى اي من الطرفين المتعاقدين ان تطلب من الشركة المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ان تثبت لها انه تتوفر فيها الشروط المحددة في القوانين والانظمة التي تطبقها هذه السلطات عادة وبصورة معقولة على استثمار الخدمات الجوية الدولية وفقاً لاحكام الاتفاقية .
- ٤ - لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في عدم منح ترخيص الاستثمار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة او فرض ما يراه ضرورياً من الشروط على استثمار الحقوق المحددة في المادة (٣) من هذا الاتفاق من قبل الشركة المعنية وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بان جزءاً هاماً من ملكية هذه الشركة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها او في يد رعاياه .
- ٥ - بعد ان يتم تعيين شركة طيران وفقاً لما ورد اعلاه وخصص لها ، فيمكن لهذه الشركة البدء باستثمار الخدمات المتفق عليها شريطة ان تكون قد وضعت تعرفه وفقاً لاحكام المادة العاشرة من هذا الاتفاق وان تكون قد أصبحت نافذة المفعول فيما يخص هذه الخدمة .
- ٦ - بعد ان يتم تعيين شركة طيران وفقاً لما ورد اعلاه وخصص لها ، فيمكن لهذه الشركة البدء باستثمار الخدمات المتفق عليها شريطة ان تكون قد وضعت تعرفه وفقاً لاحكام المادة العاشرة من هذا الاتفاق وان تكون قد أصبحت نافذة المفعول فيما يخص هذه الخدمة .

المادة الخامسة

سحب تراخيص الاستثمار او وقف العمل بها

- ١ - لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في الغاء ترخيص الاستثمار او وقف تمتع اية شركة طيران معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بالحقوق المبينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق او فرض ما يراه ضرورياً من شروط على استثمار هذه الحقوق :
 - أ - في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف بان جزءاً هاماً من ملكية هذه الشركة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها او في يد رعاياه .
 - ب - في حالة تقصير تلك الشركة في التقيّد بالقوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي منحه هذه الحقوق .
 - ج - او في حالة عدم قيام الشركة بالاستثمار طبقاً للشروط الموضوعة بموجب هذا الاتفاق .
- ٢ - وما لم يكن الاجراء الفوري للإلغاء والتوقيف وفرض الشروط المذكورة اعلاه ضرورياً للحيولة دون مخالقات جديدة للقوانين والانظمة ، فان حقاً كهذا سوف يجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السادسة

الاعفاء من الضرائب

- ١ - تعفى طائرات شركة الطيران المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين والتي تسيرها على الخدمات الجوية الدولية وكذلك معداتها العادية وكميات الوقود وزيت التشحيم ومؤن الطائرات (بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والدخان) الموجودة على متن هذه الطائرات من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم والضرائب المماثلة عند وصولها الى إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، شرط بقاء هذه المعدات والمؤن على متن هذه الطائرة حتى اعادتها تصديرها او استعمالها على ذلك الجزء من الرحلة فوق ذلك الاقليم .
 - ٢ - تعفى ايضا من الرسوم والضرائب المذكورة اعلاه ، فيما عدا الرسوم المقابلة للخدمة المؤمنة :
 - أ - مؤن الطائرة التي تزود بها في إقليم اي من الطرفين المتعاقدين ضمن الحدود المقررة من قبل السلطات التابعة لهذا الطرف المتعاقد والتي تخصص للاستعمال على متن الطائرات المغادرة والعاملة في خدمة جوية دولية للطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - قطع الغيار التي تدخل اقليم اي من الطرفين المتعاقدين لصيانة واصلاح الطائرات التي تسيرها شركة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر في الخدمة الجوية الدولية .
 - ج - الوقود والزيت التي تزود بها في إقليم اي من الطرفين المتعاقدين الطائرات المغادرة التابعة لشركة طيران معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر والعاملة في الخدمات الجوية الدولية حتى ولو استهلكت تلك الوقود والزيت في ذلك الجزء من الرحلة فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي تزود منه الطائرات بها .
- يجوز طلب وضع المواد المشار اليها في البنود (أ) و (ب) و (ج) تحت اشراف او مراقبة السلطات الجمركية .

محكمة من الأعمال

المادة السابعة

انزال المواد والمعدات والمؤن

لا يجوز انزال المعدات العادية والمواد والمؤن الموجودة على متن طائرات احد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر الا بعد موافقة سلطات الجمر لكليه ، وفي هذه الحالة تبقى هذه الاشياء تحت اشراف تلك السلطات لحين اعادتها تصديرها أو التصرف بها وفقاً للنظم الجمركية .

المادة الثامنة

المبادئ التي يخضع لها استثمار الخدمات المتفق عليها

- ١ - يجب أن تتوفر لشركات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين فرصاً عادلة ومتكافئة في استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بين أراضي كل منها .
- ٢ - تأخذ شركة الطيران المعنية التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين في مجال استثمارها الخدمات المتفق عليها ، بعين الاعتبار مصالح شركة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر بحيث لا تؤثر دون وجه حق على الخدمات الجوية التي يقدمها الطرف الآخر على نفس الطرق أو جزء منها .
- ٣ - يجب أن ترتبط الخدمات الجوية المتفق عليها والمستثمرة من قبل الشركات المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين ارتباطاً وثيقاً مع حاجات الجمهور للنقل على الطرق المحددة وأن تهدف بالاساس الى تأمين سعة بمعدل حمولة معقولة متناسبة مع الحاجات القائمة والتي يمكن توقعها بصورة معقولة لنقل الركاب والشحن بما فيه البريد بين اقليم الطرف المتعاقد الذي عين الشركة من جهة والبلاد التي ينتهي إليها هذا النقل أو ينشأ منها من جهة أخرى . يخضع نقل الركاب والشحن بما فيه البريد الذي يؤخذ وينزل في نقاط على الطرق المحددة تقع في اقليم دول غير الدولة التي عينت الشركة ، للمبادئ العامة التي تقضي بتناسب السعة مع :
 - أ - متطلبات حركة النقل من اقليم الدولة المتعاقدة التي عينت الشركة واليها .
 - ب - حاجات حركة النقل في المنطقة التي تعبرها الخدمات الجوية المتفق عليها .
 - مع مراعاة الخدمات الجوية الأخرى المؤمنة من قبل شركات الطيران التابعة للدول التي تشملها هذه المنطقة .
 - ج - متطلبات استثمار شركات الطيران العابرة .

المادة التاسعة

تبديل المقاييس

- يجوز لشركة الطيران المعنية استبدال طائرة بطائرة أخرى في مجال استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة في نقطة تقع في اقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك ضمن الشروط التالية : -
- أ - أن يكون ذلك مبرراً باقتصاديات الاستثمار .
 - ب - أن لا تزيد سعة الطائرة المسيرة على قطاع أطول بالنسبة الى نقطة الانطلاق الواقعة في اقليم الطرف المتعاقد الأول عن سعة الطائرة المسيرة على القطاع الأقصر .

ج - أن تسير الطائرة على القطاع الأطول بالارتباط مع الخدمة المؤمنة بواسطة الطائرة المسيرة على القطاع الأقصر أو كتمديد لهذه الخدمة وذلك وفقاً لبرنامج محدد لهذه الغاية . وتصل الطائرة المسيرة على القطاع الأطول الى نقطة التبديل لنقل الحمولة من الطائرة المستعملة على القطاع الأقصر أو لنقل الحمولة الى تلك الطائرة فيما بعد . وتحدد سعتها بالنسبة الى هذا الغرض .

- د - أن يكون حجم النقل العابر مناسباً .
- هـ - أن لا تعرض شركة الطيران للجمهور بالاعلانات أو بأية وسيلة أخرى أنها تؤمن رحلة تنطلق من النقطة التي يتم فيها التبديل .
- و - أن تخضع جميع الاجراءات المتعلقة بتبديل الطائرة لاحكام المادة الثامنة من هذا الاتفاق .
- ز - أن يقابل أية رحلة في البلد الذي يحصل فيه التبديل قيام رحلة واحدة من ذلك البلد .

المادة العاشرة

التعريفات

- ١ - يقصد بعبارة (تعرف) فيما يتعلق بالفقرات الواردة أدناه السعر الواجب تأديته لنقل الركاب والشحن والشروط التي يخضع لها هذا السعر بما في ذلك أسعار وشروط الوكالات ومختلف الخدمات المنفردة عنها وباستثناء أجور وشروط نقل البريد .
- ٢ - تحدد التعريفات التي تتقاضاها شركة الطيران التابعة لأي من الطرفين المتعاقدين لتأمين النقل من أو الى أراضي الطرف المتعاقد الآخر بمستوى معقول مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بها بما في ذلك كلفة الاستثمار والربح المعقول وتعريفات الشركات الأخرى .
- ٣ - تعتمد التعريفات المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه اذا أمكن بالاتفاق بين الشركات المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين وبعد التشاور مع شركات الطيران الأخرى التي تستثمر كامل الطريق أو جزء منها ، مع مراعاة الاصول التي يحددها اتحاد النقل الجوي الدولي .
- ٤ - تعرض التعريفات المتفق عليها على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها خمسة واربعين يوماً على الأقل قبل بدء العمل بها ويمكن اختصار هذه المدة في بعض الحالات الخاصة بالاتفاق بين هذه السلطات .
- ٥ - يمكن الموافقة على هذه التعريفات بشكل صريح وذلك فيما اذا لم تعلن أي من سلطات الطيران المختصة عدم موافقتها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ عرض التعريفات عليها ، او وفقاً للفقرة (٤) من هذه المادة ، حيث تعتبر تلك التعريفات بأنها موافق عليها ، وفي حالة اختصار المدة للتقدم بالتعريفات وفقاً للفقرة (٤) يمكن لسلطات الطيران الاتفاق على أن تكون الفترة التي يجوز خلالها عدم الموافقة على التعريفات أقل من ثلاثين يوماً .
- ٦ - اذا تعذر الاتفاق على تعرفه وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة أو اذا أشعرت إحدى سلطات الطيران سلطات الطيران الأخرى خلال المدة المطبقة بموجب الفقرة (٥) أعلاه بعدم موافقتها على تعرفه متفق عليها وفقاً لآحكام الفقرة (٣) من هذه المادة تشعر سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين الى تحديد التعريف بالاتفاق فيما بينهما .

مكتبة من الأعمال

- ٧ - اذا لم تتفق سلطات الطيران على اية تعرفه عرضت عليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة او على تحديد تعرفه وفقاً للفقرة (٦) من هذه المادة بحل الخلاف وفقاً لاحكام المادة (١٤) من هذا الاتفاق .
- ٨ - تبقى كل تعرفه توضع بموجب احكام هذه المادة سارية المفعول الى حين وضع تعرفه جديدة ، الا انه لا يحد العمل بآية تعرفه بموجب هذه الفقرة اكثر من اثني عشر شهراً من التاريخ الذي كان المفروض ان ينتهي العمل بها .

المادة الحادية عشر

تقديم الاحصاءات

على سلطات الطيران التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين ان تزود سلطات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر ، بناءً على طلبها ، بالمعلومات الدورية او غيرها من البيانات الاحصائية التي يمكن طلبها بصورة معقولة لاعادة النظر في السعة المعروضة من قبل شركة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاول ، على الخدمات المتفق عليها ، ويجب ان تتضمن هذه البيانات جميع المعلومات المطلوبة لتحديد حجم النقل الذي تؤمنه هذه الشركات في مجال الخدمات المتفق عليها ومنشأ هذا النقل وقصده .

المادة الثانية عشر

تحويل الارباح

يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر حق التحويل الحر الفائض من الإيرادات المحقة في اقليم ذلك الطرف المتعاقد على النفقات الحاصلة فيها ، على ان يتم ذلك التحويل بسهر العملة الاجنبية المدفوعات الجارية .

المادة الثالثة عشر

المشاورات

- ١ - بروح من التعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران لديهما بالتشاور فيما بينهما من حين الى آخر بقصد التأكد من تنفيذ احكام هذا الاتفاق والجدول الملحق به والتقيدهما ، كما تشاور هذه السلطات فيما بينهما عند الانقضاء لاجراء اي تعديل عليها .
- ٢ - يحق لأي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب خطياً اجراء مشاورات ، وتبدأ هذه المشاورات ستين يوماً بعد استلام الطلب الا اذا اتفق الفريقان على تمديد هذه المدة .

المادة الرابعة عشر

حل الخلافات

- ١ - اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير او تطبيق هذا الاتفاق فعليهما اولاً محاولة فض الخلاف بطريقة المفاوضات بينهما .
- ٢ - فاذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات جاز لهما الاتفاق على احالة الخلاف الى هيئة تحكيم او شخص متصل فيه ، فاذا لم يتفقا على ذلك يحال النزاع بناءً على طلب اي من الطرفين المتعاقدين للصل فيه الى هيئة مؤلفة من ثلاث محكمين يعين كل طرف متعاقد محكماً واحداً ويتفق المحكمان المعينان على اختيار المحكم الثالث ، وعلى كل من الطرفين المتعاقدين ان يعين محكماً خلال ستين يوماً من تاريخ تسلم احد الطرفين من الطرف المتعاقد الآخر مذكرة بالطرق الدبلوماسية يطلب فيها احالة النزاع الى مثل هذه الهيئة وعلى ان يجري اختيار المحكم الثالث خلال ستين يوماً اخرى ، وفي حالة التعذر على اي من الطرفين المتعاقدين تعيين المحكم الخاص به خلال الفترة المحددة او اذا لم يتم تعيين محكم ثالث في الفترة المحددة ايضاً يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ان يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني القيام بتعيين محكم او محكمين وفق ما تقتضيه الحالة ويجب في مثل هذه الحالة ان يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة برأس هيئة التحكيم .
- ٣ - يتمتع الطرفان المتعاقدان بتنفيذ اي قرار يصدر وفقاً للفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة الخامسة عشر

تعديل الاتفاق

- ١ - اذا ارتأى اي من الطرفين المتعاقدين انه من المرغوب فيه تعديل اي نص في هذا الاتفاق ، فان مثل هذا التعديل ، اذا ما ووفق عليه من قبل الطرفين المتعاقدين ، وعند الضرورة بعد التشاور طبقاً للمادة (١٣) من هذا الاتفاق يصبح ساري المفعول يتبادل المذكرات عبر الطرق الدبلوماسية .
- ٢ - اذا كان التعديل يتعلق باحكام الاتفاق غير تلك الواردة في الملحق ، يجب ان يوافق عليه وفقاً للاصول الدستورية المعتمدة لدى كل من الطرفين المتعاقدين .
- ٣ - اذا كان التعديل يتعلق بالملحق فقط ، فتتفق عليه سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين .

المادة السادسة عشر

تسجيل الاتفاق لدى المنظمة الدولية للطيران المدني

يسجل هذا الاتفاق واي تعديل يطرأ عليه لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة السابعة عشر

انتهاء الاتفاق

لكل من الطرفين المتعاقدين في اي وقت ان يحظر الطرف المتعاقد الآخر برغبته في انتهاء هذا الاتفاق على ان يبلغ هذا الاخطار في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني .

وفي هذه الحالة ، ينتهي العمل في هذا الاتفاق بعد انقضاء اثني عشر شهراً على تاريخ استلام الاخطار المشار اليه من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، الا اذا سحب هذا الاخطار باتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة ، واذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلامه الاخطار فيعتبر انه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر يوماً على استلام المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

المادة الثامنة عشر

وضع الاتفاق موضع التنفيذ

يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ في اليوم الذي يتبادل فيه وثائق الابرار - واثباتاً لذلك فان الموقعين اذناه بناءً على التفويض المعطى لكل منهما من قبل حكومته قد وقعاً هذا الاتفاق .

جرر في ميسقط ، بمطار السبب الدولي ، هبلى نسختين أصليتين باللغة العربية ، التي تعتبر النص الرسمي لهذا الاتفاق ، وذلك في اليوم الرابع والعشرون من جادى الأول عام الف وثلاثمائة واربع وتسعين هجرية ، الموافق اليوم الخامس عشر ، من جون (يونيو) عام الف وتسعمائة واربع وسبعين ميلادية .

عن حكومة سلطنة عمان
وزير المواصلات والخدمات العامة
المهندس عبد الحافظ سالم رجب

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
سفير المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور يعقوب ابو غوش

هذا من أفضل

جدول الطرق

ملحق

الخطوط المتوي العمل عليها من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية :

١	٢	٣	٤	٥
نقاط في الاردن	نقاط توسط	نقاط في الخليج	نقاط في عمان	نقاط ما وراء
عمان القدس	البحرين الكويت بغداد	البحرين الدوحة ابو ظبي دبي الشارقة	مسقط	كراتشي بومباي كابل دكا كولمبو بانكوك مانيلا كوالالمبور سنغافورة جاكارتا نقطة في اسراليا طوكيو

ملاحظات :

- ١ - لا يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممارسة حقوق النقل بين نقاط في العمود ٣ ونقاط واردة في العمود ٤ .
- ٢ - لا يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممارسة حقوق النقل بين نقاط في العمود ٣ وبين نقاط في العمود ٢ ونقاط في العمود ٤ .
- ٣ - لا تعمل مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية اكثر من ما مجموعه ثلاث رحلات اسبوعيا فيما بين الاردن ونقاط في الخليج .
- ٤ - تعمل مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على ثلاث نقاط في الخليج في كل رحلة .
- ٥ - مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تصل الى كراتشي وذلك من نقطتين لا اكثر في الخليج بالحرية الخامسة بواقع رحلتين اسبوعيا فيها وراء الخليج .
- ٦ - لمؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ان تحذف اي نقطة من النقاط الواردة اعلاه في اي من رحلاتها او كلها .
- ٧ - مؤسسة الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تمارس النقل بالحرية الخامسة من والى نقطة واحدة فقط في العمود (٥) ١٠ على بومباي .

جدول الطرق

ملحق

الخطوط المتوي العمل عليها من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل سلطنة عمان .

١	٢	٣	٤	٥
نقاط في سلطنة عمان	نقاط في الخليج	نقاط توسط	نقاط في الاردن	نقاط ما وراء
مسقط	دبي الشارقة ابو ظبي الدوحة البحرين	الظهران الكويت بغداد	عمان القدس	القاهرة بيروت

ملاحظات :

- ١ - مؤسسة الطيران المعنية من قبل سلطنة عمان تتمتع بالحرية الخامسة من نقطة واحدة في العمود ٣ فقط .
- ٢ - مؤسسة الطيران المعنية من قبل سلطنة عمان لاتعمل اكثر من ما مجموعه ثلاث رحلات اسبوعيا فيما بين الاردن ونقاط في الخليج .
- ٣ - يحق لمؤسسة الطيران المعنية من قبل سلطنة عمان ان تحذف اي نقطة من النقاط الواردة اعلاه في اي من رحلاتها او كلها .
- ٤ - مؤسسة الطيران المعنية من قبل سلطنة عمان تمارس النقل بالحرية الخامسة من والى نقطة واحدة في العمود ٣ او العمود ٥ فقط .

كلذا من العمل

٢ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ تاريخ ١١/٢٨/١٩٧٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية غير المنتظمة التي تم التوقيع عليها بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشكلها التالي :-

اتفاقية خدمات جوية غير منتظمة

بسم

حكومة الولايات المتحدة الامريكية

و حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بوصفها اطراف في المعاهدة الدولية التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول لعام ١٩٤٤ .

رغبة منها في التوصل الى اتفاقية لتنظيم خدمات جوية غير منتظمة لمواطنيها بين اقليميهما من اجل تشجيع التبادل الثقافي والسياحي والتجاري ، ادراكا للصالح العام في مختلف انظمة النقل الجوي الدولي والمشمول بكافة انواع الخدمات الجوية .

رغبة في تأمين تطور مضطرد لهذه الخدمات الجوية الغير منتظمة متناسقا مع مصالحهما في اقامة نظام معقول للخدمات الجوية المنتظمة بين اراضيها قد اتفقا على ما يلي :

مادة (١)

لاغراض هذه الاتفاقية :-

- ١ يقصد بعبارة « اتفاقية » هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها واية تعديلات تطرأ عليها .
- ٢ يقصد بعبارة « سلطات الطيران المدني » في حالة الولايات المتحدة الامريكية ادارة الطيران الاتحادي فيما يتعلق بالتصريح الفني وذلك حسب المتطلبات المشار اليها في المواد ٣ و ٦ ب على التوالي بخصوص السلامة والامن وفي خلاف ذلك مجلس الطيران المدني وفي حالة المملكة الاردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني وفي كلتا الحالتين اي شخص او هيئة تحول ممارسة الصلاحيات المنوطة بتلك السلطات .
- ٣ يقصد بعبارة « الناقل » او « الناقلون » الناقل الجوي او الناقلون الجويون الذي يعينه احد الطرفين المتعاقدين كتابة الى الطرف المتعاقد الآخر على انه الناقل الذي سيقوم بتشغيل الخدمات الغير منتظمة المبنية في الاتفاقية .
- ٤ يقصد بعبارة « اقليم » فيما يتعلق باي دولة ، مساحات الاراضي والمياه الاقليمية المناهضة لها والواقعة تحت سيادة الدولة او وصايتها او سلطانها .
- ٥ يقصد بعبارة « مقدار الحمولة المنقولة » تلك الحمولة المصرح بها بالتحديد في الملاحق المرفقة .
- ٦ يقصد بعبارة « الخدمات الجوية الغير منتظمة » تلك الخدمات المصرح بها بالتحديد في الملاحق المرفقة .
- ٧ يقصد بعبارة « تحميل الطائرات » اول تحميل لمقدار حمولة منقولة بخدمة جوية غير منتظمة على طائرة الناقل .

ح . يقصد بعبارة « تفريغ الطائرة » اي تفريغ لمقدار الحمولة المنقولة بخدمة جوية غير منتظمة بطائرة الناقل بحيث لا تشمل التفريغ لاغراض غير تجارية .

ط . يقصد بعبارة « اعادة تحميل الطائرة » أي تحميل على طائرة الناقل لمقدار حمولة منقولة بخدمة جوية غير منتظمة كانت قد حملت او افرت .

ي . يقصد بعبارة « الاسعار » كل التعريفات والاجور ، العوائد ورسوم النقل وشروط النقل والتصنيفات والقواعد والنظم والممارسة واي خدمات ذات علاقة .

مادة (٢)

- ١ . يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المبينة في الملاحق المرفقة لتناقلي الطرف المتعاقد الآخر لتحميل وتفريغ واعادة تحميل الطائرة لمقدار حمولة منقولة بخدمة جوية غير منتظمة .
- ٢ . لا يوجد ما يشير في هذه الاتفاقية ما يمنع اي من الطرفين المتعاقدين من ترخيص خدمات غير مشمولة في هذه الاتفاقية .

مادة (٣)

- ١ . يجوز البدء بالخدمة المرحص بها وفقا لهذه الاتفاقية بواسطة ناقل او ناقلو الطرف المتعاقد الآخر في اي وقت بعد ان يكون هذا الطرف قد عين ناقل او ناقلون للقيام بخدمات او خدمة معينة ضمن هذه الاتفاقية . وبعد ان تكون سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر قد منحت التشغيل المسالم والترخيص الفني . وعلى مثل هذا الطرف المتعاقد الآخر ان يمنح وفقا للمواد ٤ و ٦ هذا الترخيص باقل الاجراءات تأخيراً على انه يجوز ان يطلب من الناقل ان يقدم لسلطات الطيران المختصة لهذا الطرف ما يثبت انه يتوفر فيه الشروط التي تتطلبها القوانين واللوائح التي تطبقها عادة هذه السلطات قبل الترخيص لها بممارسة العمليات الواردة في هذه الاتفاقية .
- ٢ . للحصول على ترخيص التشغيل الاولي وفقا للفقرة ١ من هذه المادة لا يجوز لاي من الطرفين ان يطلب اي ترخيص اضافي لرحلات غير منتظمة منفردة من قبل ناقل تتوفر فيه الشروط الا اذا اتفقت على عكس ذلك في الملاحق المرفقة .

مادة (٤)

- ١ . يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق وقف او سحب او الغاء ترخيص التشغيل المشار اليه في المادة « ٣ » من هذه الاتفاقية والصادر لناقل الطرف المتعاقد الآخر او ان يفرض شروط على هذا الترخيص في حالة :
١ . عدم توفر الشروط التي تتطلبها القوانين واللوائح في الناقل والتي تطبقها عادة سلطات الطيران المختصة في ذلك الطرف :
٢ . عدم قيام الناقل باتباع القوانين واللوائح الواردة في المادة « ٥ » من هذه الاتفاقية :
٣ . في اية حالة لا يقتنع فيها الطرف المتعاقد الاول بان جزءا هاما من ملكية ذلك الناقل وادارته الفعلية في يد رعايا الطرف المتعاقد الآخر .

كل من الدول

ب. مالم تكن المبادرة الفورية ضرورية لمنع مخالفة القوانين واللوائح والمشار إليها في المادة رقم ٥٥ من هذه الاتفاقية فإن حق وقف أو سحب أو إلغاء الترخيص يجب ممارسته بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر .

مادة (٥)

أ. تسري القوانين واللوائح المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول الطائرات التي تعمل في الملاحة الجوية الدولية إلى إقليمه أو مغادرتها له أو المتعلقة بتشغيل هذه الطائرات أو ملاحتها على طائرات الناقل الآخر أثناء وجودها في ذلك الإقليم وعلى هذه الطائرات اتباعها عند دخولها أو مغادرتها إقليم الطرف المتعاقد الأول وأثناء وجودها فيه .

ب. تسري القوانين واللوائح المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول الركاب وطاقم الطائرات والبضائع المنقولة عليها إلى إقليمه أو خروجهم منه بما في ذلك اللوائح والإجراءات المتعلقة بمنع التدخل غير المشروع في الطائرة ، كذلك الإجراءات الخاصة بالدخول والخروج والمجرة وجوازات السفر ، والحجر الصحي والجوارك على ركاب وطاقم الطائرات والبضائع المنقولة عليها التابعين للطرف المتعاقد الآخر أو من يمثلهم وذلك عند دخولهم أو مغادرتهم لإقليم الطرف المتعاقد الأول وأثناء وجودهم داخل ذلك الإقليم .

مادة (٦)

أ. تعتبر شهادات الصلاحية للطيران وشهادة الكفاءة والرخص الصادرة أو للوشر عليها بالاعتماد من قبل أحد الطرفين المتعاقدين والتي لا تزال سارية المفعول معترف بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر وذلك لغرض تشغيل الخدمات الواردة في هذه الاتفاقية وبشرط أن تكون متطلبات إصدار أو اعتماد هذه الشهادات والرخص معادلة أو أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمعاهدة الدولية للطيران المدني ، إلا أن كل من الطرفين المتعاقدين يحتفظ بحق رفض الاعتراف بشهادة الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياه من قبل الطرف المتعاقد الآخر بقصد الطيران فوق إقليمه .

ب. لأي من الطرفين المتعاقدين أن يطلب الدخول في مشاورات بغرض مناقشة متطلبات مستويات السلامة والأمن المتعلقة بتسهيلات الملاحة الجوية والتشغيل ، وطاقم الطائرة والطائرات التي يضعها وينفذها الطرف المتعاقد الآخر . وإذا تبين بعد تلك المشاورات لسلطات الطيران المدني المختصة لأي من الطرفين أن سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الآخر لا تملك ولا تنفذ متطلبات ومستويات الأمن والسلامة معادلة أو أعلى من الحد الأدنى الذي يمكن أن يوضع وفقاً للمعاهدة الدولية للطيران المدني ، وجب إشعاره بهذه الحقائق وحثه على اتخاذ الخطوات اللازمة والضرورية لجعل المستويات ومتطلبات السلامة والأمن في ذلك الطرف على الأقل مساوية للحد الأدنى تبعاً للمعاهدة الدولية للطيران المدني . يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق إلغاء أو سحب ترخيص التشغيل المنصوص عليه في المادة ٣ من هذه الاتفاقية ، بالنسبة لناقل الطرف المتعاقد الآخر أو فرض شروط على ذلك الترخيص في حالة تقاعس الطرف الآخر عن اتخاذ الاجراء المناسب في فترة زمنية معقولة .

مادة (٧)

أ. النظم التي تشير إلى أنواع الخدمات المحددة والمصرح بها ضمن هذه الاتفاقية مبينة في الملحق «ب» .
ب. يحق لأي من الطرفين المتعاقدين أن يقدم للطرف المتعاقد الآخر عرضاً جديداً لأنواع الخدمات المحددة بهدف ضمها في ملحق لهذه الاتفاقية .
مثل هذه العروض ترفق عادة بملزمة إضافية ، والطريف المتعاقد الآخر إما أن يقبل العرض الجديد لأنواع الخدمات المحددة خلال « ٦٠ » يوماً من تاريخ الاستلام ، وفي هذه الحالة توحيد في ملحق للاتفاقية عبر تبادل المذكرات الدبلوماسية ، أو ابتداء الرغبة في التشاور العاجل مع الطرف المتعاقد الأول .
ج. قد يتخذ كل من الطرفين ويطبق متطلبات تتعلق بإجراء الترخيص والأمور الإدارية أو تجميع المعلومات ، مثل متطلبات التعرفة ومدلولات النقل والبيانات والمسائل المشابهة .

مادة (٨)

أ. ان مقدار الحمولة المنقولة على الخدمات الجوية الغير منتظمة بين إقليمي الطرفين المتعاقدين الممول من قبل ناقل أحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، يجب أن يكون متناسباً بشكل معقول مع حجم حمولة ناقل الطرف المتعاقد الأول خارج أراضي الطرف المتعاقد الآخر والرئيسين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، مع الأخذ بالحسبان طبيعة الأسواق في كل منها .

مادة (٩)

أ. ان الحمولة المنقولة على الخدمات الجوية الغير منتظمة بين إقليمي الطرفين المتعاقدين بواسطة ناقل أحد الأطراف المتعاقدة يجب أن لا تسبب ضرراً جوهرياً للخدمات الجوية المنتظمة لخطوط الطرف المتعاقد الآخر المنتظمة أو الخدمات الجوية الغير منتظمة لناقل الطرف المتعاقد الآخر .
ب. مالم يشترط عكس ذلك ، أي من الطرفين قد يفرض :-
١. أي متطلبات قبل الحصول على أية موافقة لأي رحلة مفردة ، أو مجموعة رحلات متتالية لناسقل أو ناقل الطرف المتعاقد الآخر الذي تتوفر فيه الشروط التي تتطلبها سلطات الطيران المدني المختصة لسدى الطرف المتعاقد الأول أو .
٢. أي قبول على ذلك الناقل أو الناقلون فيما يتعلق بالسعة وعدد الرحلات أو أنواع الطائرات التي تعمل في الخدمات الجوية الغير منتظمة والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

مادة (١٠)

إذا تبين لأحد الطرفين بعد فترة زمنية من خلال إعادة النظر في القوانين واللوائح لأي من الطرفين المتعاقدين ، أو ان عمليات ناقل أو ناقل أحد الأطراف المتعاقدة والمنجزة تبعاً لهذه الاتفاقية تشكل اضطراباً جوهرياً للخدمات الجوية المنتظمة وغير المنتظمة للخطوط الجوية المنتظمة ، وناقل الطرف المتعاقد الآخر ، عندها يحق للطرف المتعاقد الآخر طلب التشاور وفقاً للمادة ١٥ .

كل من الطرفين

مادة ١١

١ - تحدد الأسعار التي يتقاضاها ناقلسو اي من الأطراف المتعاقدة على النقل من او الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر بمستوى معقول ، مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بذلك وكذلك بميزات الخدمات الجوية الغير منتظمة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

ب - على الناقل الجوي التابع لاحد الطرفين المتعاقدين ان يخطر سلطات الطيران المدني لدى الطرف المتعاقد الآخر - اذا ما طلب منه ذلك - بالاسعار التي يقترح تحصيلها مقابل الناقل القاصد الى او القادم من اقليم الطرف المتعاقد الآخر وفي مدة لا تقل عن (٣٠) يوما من تاريخ بدء النفاذ المقترح الا اذا طلب الطرف المتعاقد الذي سيتم ابداح هذه الاسعار لديه مدة اقصر للاخطار ، تلك الاسعار ، لا تدخل حيز النفاذ الا اذا ووفق عليها او رخصت بها سلطات الطيران المدني لدى ذلك الطرف المتعاقد .

ج - وفي حالة عدم رضا سلطات الطيران المدني في احد الطرفين المتعاقدين بالاسعار المقترحة بعد استلامه الاخطار المشار اليه في الفقرة (ب) اعلاه فعليها اخطار الطرف المتعاقد الآخر بذلك قبل نهاية (١٥) يوما الاولى من فترة الثلاثين يوما المشار اليها في الفقرة (ب) اعلاه ، وعلى الطرفين المتعاقدين ان يساولا الوصول الى اتفاق على السعر المناسب . وفي حالة عدم اتباع الاجراءات المدرجة اعلاه في هذه الفقرة فـان الاسعار تعتبر متفق عليها ومسموح بها من قبل سلطات الطيران المدني ، في الطرف المتعاقد الذي تسلم الاخطار وستدخل حيز النفاذ في الوقت المقترح .

د - وفي حالة قيام سلطات الطيران المدني في احد الطرفين باعسادة النظر في الاسعار المطبقة فعلا على النقل القاصد او القادم الى اقليمه بواسطة ناقل او ناقلو الطرف المتعاقد الآخر ، وعدم رضائه على هذا السعر ، فعليها ان يخطر الطرف المتعاقد الآخر بذلك ، وعلى الطرفين المتعاقدين محاولة الوصول الى اتفاق على السعر المناسب .

هـ - في حالة عدم التوصل الى اتفاق وفقا لاحكام الفقرتين (ج و د) فعلى كل من الطرفين المتعاقدين بذل قصارى جهدهما للعمل بهذا السعر .

و - اذا :-

١ - لم يتم الاتفاق على تحديد السعر وفقا للظروف المدرجة في الفقرة ج قبيل انتهاء التاريخ المحدد لبدء العمل بهذا السعر .

٢ - او اذا لم يتم الاتفاق على تحديد السعر وفقا للفقرة د قبل انتهاء فترة الستين يوما من تاريخ الاخطار . فيجوز للطرف المتعاقد الذي اعترض على السعر ان يتخذ الخطوات التي يراها ضرورية لمنع افتتاح او وقف استمرار العمل بالسعر المعترض عليه شرط استثناء الاسعار المميزة باجتاح ومثل تلك الخطوات سوف تطبق على الحمولة المنقولة داخل اراضيه .

ز - وعلى سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين بذل قصارى جهدهما لضمان مطابقة الاسعار المفروضة والحاصلة للاسعار المودعة لدى كل من الطرفين المتعاقدين .

والتقدم قيام اي ناقل باية وسيلة كانت بتخفيض اي جزء من هذه الاجور سواء كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة بما في ذلك دفع عمولة مبالغ فيها للوسطاء .

مادة ١٢

١ - يعني كل طرف متعاقد ناقلو الطرف المتعاقد الآخر الى اقصى حد ممكن تسمح به قوانينه الوطنية من قيسود الاستيراد ورسوم الجمارك وضرائب الانتاج ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم والقرائن الوطنية الاخرى على مواد الوقود وزيوت التشحيم والمؤن الفنية المستهلكة وقطع الغيار بما في ذلك المحركات والمعدات المعتاد والمعدات الارضية ، المخزونات ، واية اشياء اخرى مخصصة للاستعمال فيما يتعلق بالعمليات ، والصيانة ، او خدمة طائرات ناقلو الطرف المتعاقد الآخر .

الاعفاءات الممنوحة وفقا لهذه المادة تطبق على المواد التالية :

- ١ - التي تدخل الى اراضي احد الطرفين المتعاقدين بواسطة او لحساب ناقلو الطرف المتعاقد الآخر .
 - ٢ - التي تبقى على متن طائرات ناقلو احد الطرفين المتعاقدين وذلك عند وصولها او مغادرتها اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ٣ - المواد المأخوذة على متن طائرات ناقلو احد الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الآخر المستخدمة خصيصا في الخدمات الجوية الدولية .
- سواء استعملت هذه المؤن والمواد او استهلكت في اقليم الطرف الذي يمنح الاعفاء .

ب - الاعفاءات المذكورة في هذه المادة سوف تطبق كذلك في حالات دخول ناقل او ناقلو طرف متعاقد في تسويات مع مؤسسة او مؤسسات طيران (بما فيهم الناقلون) لاعارة او تحويل المواد المذكورة في الفقرة أ في اراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة ان تكون مؤسسة او مؤسسات الطيران الاخرى (بما فيهم الناقلون) يتمتعون بنفس تلك الاعفاءات من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

مادة ١٣

يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين ان يسمح بفرض رسوم عادلة ومعقولة نظير استعمال المطارات العامة والتسهيلات الاخرى التي تقدمها على الا تكون هذه الرسوم اعلى من الرسوم التي تدفعها طائرته الوطنية المستخدمة في خدمات جوية دولية مماثلة نظير استعمال هذه المطارات او التسهيلات .

مادة ١٤

لا يحق لاي من الطرفين المتعاقدين التمييز ضد ناقل او ناقلو الطرف المتعاقد الآخر ، يقوم بتأدية الاعمال والخدمات وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .

مادة ١٥

لاي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت ان يطلب الدخول في مشاورات مع سلطات الطرف المتعاقد الآخر بفرض مناقشة وتفسير او تعديل هذه الاتفاقية ، على ان تبدأ المشاورات بالسرعة الممكنة على الاتجاوز (٦٠) يوما من تاريخ استلام الطرف الآخر الطلب الا اذا اتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك .

تحتفظ من الأصل

مادة ١٦

- أ . اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين حول المسائل الواردة في هذه الاتفاقية وتعذر تسويته بشكل مرضي عن طريق المفاوضات بحال النزاع الى هيئة التحكيم حسب الاجراءات المدرجة ادناه .
- ب . تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين كآآتي : -

- ١ . يسمي كل طرف متعاقد محكما خلال (٦٠) يوما من تاريخ استلام طلب رسمي للتحكيم من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، وخلال (٩٠) يوما من تاريخ استلام الطلب يتفق المحكمان - المعينان على هذا الوجه على تعيين المحكم الثالث بشرط الا يكون هذا المحكم الثالث من رعايا اي من الطرفين المتعاقدين .
- ٢ . اذا تعلل على اي من الطرفين المتعاقدين تعيين المحكم الخاص به او لم يتم الاتفاق على المحكم الثالث وفقا للفقرة (١) اعلاه .
- يجوز لأي من الطرفين ان يطلب من رئيسي مجلس منظمة الطيران المدني الدولية تعيين المحكم او المحكمين الضرويين .
- ج . يتعهد كل طرف متعاقد بذلك قصارى جهده وفقا للقانون الوطني لوضع اي قرار او حكم صادر عن هيئة التحكيم موضع النفاذ .
- د . يتحمل الطرفان نفقات هيئة التحكيم بما في ذلك رسوم ومصاريف المحكمين مناصفة بينهما .

مادة ١٧

لاي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت يشاء ان يعلن الطرف المتعاقد الآخر برغبته في انتهاء هذه الاتفاقية ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعد مضي سنة واحدة من تاريخ تسلم الاعلان الكتابي من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، الا اذا سحب الاعلان المذكور بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المدة .

مادة ١٨

يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ التوقيع عليها . واثباتا لذلك : وقع المندوبان المفوضان بما لهما من صلاحيات مخولة من حكومتيهما على هذه الاتفاقية .

حور في عمان في اليوم الحادي والعشرون من شهر ايلول عام ١٩٧٤ باللغتين العربية والانجليزية وكلاهما معتمدا .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة الولايات المتحدة الاميركية

الملحق (أ)

حقوق النقل المحددة

١ . الولايات المتحدة الاميركية

ناقل او ناقلو الولايات المتحدة الاميركية عند قيامهم بالخدمات المذكورة في الملحق ب لهذه الاتفاقية لاغراض الرحلات العارضة من وإلى نقطة او نقاط في الاراضي الاردنية (بما في ذلك النقل بوسائل اخرى بالنسبة الى مقاطع خلف او وراء ، او مقاطع متوسطة على الرحلات الداهية او العائدة في رحلة كاملة) لهم الحق فيما يلي :

أ . تحميل (وبالتالي النزول في رحلات العودة) في اي نقطة او نقاط في الاراضي الاردنية رحلات عارضة والتي يجب ان تنزل ويعاد تحميلها في اي نقطة او نقاط في اراضي الولايات المتحدة الاميركية او في اراضي طرف ثالث .

ب . تنزيل او اعادة التحميل في رحلات عارضة في اي نقطة او نقاط في الاراضي الاردنية والتي كانت قد حملت او اعيد تحميلها في اي نقطة او نقاط في اراضي الولايات المتحدة أو في اراضي طرف ثالث ،

٢ . الاردن

ناقل او ناقلو الاردن عند قيامهم بالخدمات المذكورة في الملحق ب لهذه الاتفاقية لاغراض الرحلات العارضة من وإلى نقطة او نقاط في الاراضي الاميركية (بما في ذلك النقل بوسائل اخرى بالنسبة الى مقاطع ما وراء ، مقاطع تقع كلية ضمن اراضي الولايات المتحدة او الاراضي الاردنية في رحلات الخروج او العودة في رحلة كاملة) لهم الحق فيما يلي :

أ . تحميل (وبالتالي النزول في رحلات العودة) في اي نقطة او نقاط في اراضي الولايات المتحدة ، رحلات عارضة والتي يجب ان تنزل او يعاد تحميلها في اي نقطة او نقاط في الاراضي الاردنية .

ب . تنزيل او اعادة التحميل في رحلات عارضة في اي نقطة او نقاط في اراضي الولايات المتحدة ، والتي كانت قد حملت او اعيد تحميلها في اي نقطة او نقاط في الاراضي الاردنية .

٣ . توازن التحميل في الاتجاهين

أ . يمكن للطرف المتعاقد ان يطلب من كل ناقل تابع للطرف المتعاقد الآخر ان يحملات الناقل في اراضي الطرف المتعاقد الاول يجب ان يعادل حمولاته خارج اراضي الطرف المتعاقد الاول بنسبة ١ الى ١ من الرحلات الجوية ، اية رحلة جوية سواء كانت باتجاه واحد او باتجاهين (بما في ذلك الرحلات السياحية الدائرية ورحلات العودة التي تشكل الفلك المفتوح) سوف تعتبر رحلة واحدة . ويمكن باختيار الطرف المتعاقد الاول ان يعتبر الرحلات غير المشمولة بهذه الاتفاقية موافية لهذا الشرط .

ب . في اعتبار حقيقة عدم وجود مؤسسة جوية اميركية او اردنية تقوم بخدمات جوية منتظمة بين البلدين ورغبة من الحكومة الاردنية بالسباح لمؤسسة او مؤسسات جوية اميركية بممارسة مثل هذه الخدمات

مجلس أمناء

الى او من خلال اراضيها عبر نقاط في اراضي طرف ثالث، فان الفقرة المذكورة اصلاح لا تطبق في اول عشرين رحلة من قبل ناقل اردني لحمولاته في اراضي الولايات المتحدة في خلال سنة يعتبر فيها هذا الملحق ساري المفعول وان مثل هذا الاستثناء يستمر خلال اي سنة في حالة :

- ١ - عدم وجود مؤسسة جوية اردنية تقوم برحلات منتظمة بين الاردن والولايات المتحدة .
- ٢ - عدم سحب الحكومة الاردنية الاستعداد المذكور اعلاه .

٤ - حالات وتفسيرات

أ - اذا كان لاحد الاطراف المتعاقدة السبب بالاعتقاد بان نخط العمليات التي تشغل من قبل لناقل او ناقلو الطرف المتعاقد الآخر قد تطورت مخالفة لانتظمة الطرف المتعاقد الاول كما هو مدرج في الملحق ب ، فيمكنه ان يدعو الى مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر واذا لم يقتنع ذلك الطرف بان عمليات التشغيل لناقل او ناقلو الطرف المتعاقد الآخر بانها مطابقة مع مثل هذه النظم فيمكن (بالرغم من المادة ٣ ب) ان يطلب مقدما من قبل ناقل او ناقلو الطرف المتعاقد الآخر تقديم طلب خاص لتنظيم الرحلات المحددة . في مثل تلك الانظمة ، ويمكن ان يرفض بالموافقة لاي من الرحلات المقترحة والتي يمكن ان تكون غير مطابقة لتلك النظم ، يمكن في اي وقت ان يطلب تقديم المعلومات اللازمة لتقرير الصلاحية للقيام بالرحلات العارضة .

ب - ان القيام باي رحلات جوية عارضة من قبل ناقل كطائرة مستأجرة فانها حسب هذه الاتفاقية تعتبر عملية تخضع للشروط التي يمكن ان توضعها اي من الاطراف المتعاقدة التي تحكم عقد الايجار سواء كان (Dry or Wet) ومع ذلك فان العمليات التي تمارس من قبل ناقل كطائرة فأنها لا تعتبر بالنسبة للمؤجر ضمن نطاق هذه الاتفاقية .

ج - لا يحق لناقل ان ينقل فئة او فئات من الاشخاص استوفيت فيها الشروط الاخرى بين الولايات المتحدة والاردن اذا كان قد قام بنقل تلك الفئة او الفئات او سيقوم بنقلها على طائرته من أو الى اقليم اي بلد آخر غير الولايات المتحدة والاردن حتى ولو كان هناك عقد أو عقود من أجل خدمة نقل جوية منتظمة او عارضة سابقة ، او لاحقة ، او آتية الا اذا سمح البندان الاول والثاني من هذا الملحق بحقوق التحميل والتزليل واعادة التحميل لهذا الناقل .

غير انه يحق لناقل ان ينقل بين الولايات المتحدة والاردن اية فئة من الاشخاص التي استوفيت فيها الشروط الاخرى خلافاً للتي تم نقلها او ستنقل من وإلى بلدان ثالثة اما :

- ١ - بواسطة نقل من غير طائرات الناقل المذكور او
- ٢ - كافراد مسافرين باية وسيلة نقل .

لغاد الملحق (أ)

يدخل هذا الملحق الى حيز النفاذ بتاريخ توقيع الاتفاقية وينتهي بانتهائها ، وفي اي حالة فان الملحق أ ينتهي بتاريخ ٣١ / كانون الاول ١٩٧٦ الا اذا جدد (بتعديل او بدون تعديل) من قبل الاطراف المتعاقدة لهذه الاتفاقية .

ملحق (ب)

تعريف

لغرض القيام بالخدمات المذكورة في هذا الملحق :

- أ - (خدمات جوية غير منتظمة) تكون محدودة بالخدمات الجوية العارضة المسموح بها .
- ب - النقل وتعني الركاب بما في ذلك امتعتهم المرفقة ولكن لا تشمل الركاب الذين يتنقلون تحت تعاقد مع السلطات العسكرية لاي من الطرفين المتعاقدين .
- ج - (خدمات جوية عارضة) تعني النقل الجوي التجاري في اوقات محددة مسافات طويلة او رحلات من قبل حاملة او حاملات عندما تكون الحمولة الاجالية لطائرة او اكثر .

٢ - انواع الخدمات المذكورة

انواع الخدمات الجوية العارضة التالية يمكن ان تنجز لاغراض التحميل طبقاً لهذا الانساق من قبل ناقلات في الاراضي المشار اليها :

الانواع	الاراضي
كما حددت في انظمة مجلس الطيران الاميركي	
- مسافر منفرد	
- مشابة بالتناسب	الولايات المتحدة الامريكية
- مخطط (منفرد بالتناسب)	
- رحلات شاملة	الاردن
- مجموعة دواسية	
- اشخاص عسكريون عبر البحار	اقليم خلاف الولايات المتحدة او الاردن
- مجموعة مسافرة	
- رحلة عارضة مقسمة	
- وتشمل اي الانواع المذكورة اعلاه	
كما حددت في قواعد بلد الاصل الكل .	اقليم خلاف الولايات المتحدة او الاردن

ملحق (ب)

قرار رقم ١٩٧٤/٢١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/١٠/١٥ رقم ع/١٣٢٤٣/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة (٤٥) من قانون العمل حسبما عدلت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما يلي :-

١ - ما هو مدى حق العامل في التعطيل بأيام العطل الرسمية والاعياد الدينية . ومدى التزام صاحب العمل بهذا الحق ؟

٢ - هل ان العطل الرسمية والاعياد الدينية المنصوص عليها في المادة (٤٥) المشار اليها هي العطل والاعياد التي تحدد في البلاغات التي تصدرها رئاسة الوزراء أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٨ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان الفقرة الاولى من المادة (٤٥) من قانون العمل حسبما عدلت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ تنص على ما يلي (يمنح كل عامل يشغل في مؤسسة منتظمة اجازة بأجر لمدة اسبوعين وتصبح الاجازة مستحقة بعد ان يكون قد اشتغل في تلك المؤسسة ما لا يقل عن (٢٤٠) يوما خلال مدة قدرها (١٢) شهرا ولا تحسب منها ايام العطل الرسمية والاعياد الدينية) .

٢ - ان العبارة الاخيرة من الفقرة الثانية للمادة (٤١) من نفس القانون تنص على ما يلي (وتعتبر ايام الاجازة السنوية المنصوص عليها في المادة (٤٥) وايام العطل التي تغلق فيها المؤسسة بمثابة ايام عمل يستحق الاجر عنها) . ومن هذين النصين يستفاد ان واضع القانون اعتبر التعطيل في ايام العطل الرسمية والاعياد الدينية حقا للعامل الذي يشغل في مؤسسة منتظمة بحيث لا يجوز ان تحسب تلك العطل والاعياد من ايام اجازته كما رتب التزاما على المؤسسة صاحبة العمل بأن تدفع للعامل أجرا عن ايام العطل والاعياد .

غير انه لما كان القانون خال من أي نص يمنح صاحب العمل من تشغيل العامل في ايام العطل والاعياد بالرضا والافاق اذا اقتضت ضرورة العمل ذلك ، فان اشتغال العامل في مثل هذه الحالة يكون جائزا ويكون من حقه ان يتقاضى اجرا اضافيا عن عمله هذا .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان هذا الديوان كان اصدار قرارا برقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ فسر فيه هذه النقطة بأن قرر ان المقصود بالعطل الرسمية المنصوص عليها في المادة (٤٥) المطلوب تفسيرها هي العطل الرسمية المتكررة والعطل الرسمية الطارئة التي يعلن عنها ببلاغ صادر على رئاسة الوزراء . وان الاعياد الدينية هي الاعياد التي تقتضيها شعائر الاديان طبقا للعادات المرحية في المملكة وقد نشر هذا القرار في العدد (٢٣٨٣) من الجريدة الرسمية واصبح له مفعول القانون عملا بالفقرة الرابعة من المادة (١٢٣) من الدستور ؛ ولهذا فلا محل لأصدار تفسير جديد لهذه المسألة . هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٧ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	بتفسير القوانين
وكيل الوزارة	لرئاسة الوزراء		الرئيس الاول لمحكمة التمييز	
لحجي عبد العزيز	شكري المهدي	فواز الروسان	بشير الشريفي	موسى الساكت

قرار رقم ١٩٧٤/٢٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٤/١٠/٣٠ رقم ن م/١٣٨٧٩/٢/٦٩ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص نظام مقاولات الاشغال العامة رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٣ وقانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧ وبيان ما يلي :

١ - هل ان احكام نظام مقاولات الاشغال العامة المشار اليه تنطبق على جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الاخرى بما في ذلك سلطة الكهرباء الاردنية أم ان لا تسري على هذه السلطة ؟

٢ - اذا كانت احكام النظام تسري على سلطة الكهرباء فما هي قيمة الاشغال التي تملك السلطة حق احالتها على المقاولين ؟

٣ - بفرض ان النظام المذكور لا ينطبق على السلطة فهل ان السلطة بمقتضى قانونها الخاص وعلى الاخص الفقرة الرابعة من المادة الثامنة والفقرة الاولى من المادة الثالثة منه تملك الصلاحية لاحالة الاشغال على المقاولين مهما بلغت قيمتها ، وهل هي صاحبة الحق في وضع القواعد التي يتوجب اتباعها لتقرير هذه الاحالة ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني - رئيس مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة الثالثة من نظام مقاولات الاشغال العامة المطلوب تفسيره تنص على ما يلي :

أ - تتولى الوزارة - اي وزارة الاشغال العامة تنفيذ الاشغال العامة بواحد او أكثر من الطرق التالية :

١ - العمل المباشر عن طريق الوزارة .

٢ - العطاء عن طريق المناقصة .

٣ - التزيم بدون مناقصة .

٢ - ان المادة الرابعة منه تنص على ان الاشغال العامة تحال على المقاولين كما يلي :

أ - الاعمال التي لا تتجاوز قيمتها المائة دينار تجري بقرار من المدير .

ب - الاشغال التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة دينار تجري بقرار لجنة عطاءات محلية تتألف من المدير رئيساً وعضوية اثنين من موظفي دائرته يختارها الوزير .

ج - الاشغال التي تزيد قيمتها على خمسمائة دينار ولا تتجاوز عشرة آلاف دينار تجري بقرار لجنة عطاءات تتألف من مدير الاشغال في المحافظة رئيساً وعضوية المدير المالي في المحافظة وأحد رؤساء السدوائر يعينه المحافظ ويخضع قرار اللجنة لمصادقة المحافظ .

د - الاشغال التي تتجاوز قيمتها عشرة آلاف دينار تجري بقرار من لجنة العطاءات المركزية للوزارة التي تتألف من الوكيل او من ينوبه خطياً ، رئيساً وعضوية ثلاثة موظفين رئيسيين الاول من وزارة المالية والثاني من الوزارة او الدائرة المختصة والثالث من وزارة الاقتصاد الوطني . يختار كلا منهم وزيره المختص ولهذا اللجنة حق ممارسة صلاحيات اللجان المنصوص عليها في الفقرتين (ب ، ج) من هذه المادة . الخ .

٣ - ان المادة الخامسة منه تنص على ما يلي : (تقوم الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الاخرى بممارسة الصلاحيات الواردة في البنود (أ ، ب ، ج) من المادة الرابعة من هذا النظام لغايات صيانة ابنيتها الحكومية او المستأجرة او تنفيذ الاشغال التي لا تزيد قيمتها على الف دينار بحيث يمسارس الوزير او وكيل الوزارة او مدير المؤسسة او الدائرة المعنية او رئيس البعثة الدبلوماسية الصلاحيات المخولة لأمثالهم في الوزارة) .

ومن هذه النصوص يستفاد فيما يتعلق بالنقطة الاولى . ان نظام مقاولات الاشغال العامة هو نظام عام تنطبق احكامه على كافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية، ما لم يرد نص خاص على خلاف ذلك :
وحيث ان سلطة الكهرباء الاردنية بمقتضى قانونها الخاص تعتبر من المؤسسات الرسمية .

فان ما ينبغي على ذلك ان نظام مقاولات الاشغال المشار اليه يسري عليها .

اما فيما يتعلق بالنقطتين الثانية والثالثة . فن استقرأ نصوص هذا النظام يتبين ان الشارع قد رسم طريقتين لتنفيذ الاشغال العامة واحالتها على المقاولين :

الاولى - عن طريق وزارة الاشغال العامة .

الثانية - عن طريق الوزارة او الدائرة او المؤسسة الرسمية ذات العلاقة اذا كانت قيمة الاشغال لا تزيد على الف دينار فاذا جرى تنفيذ الاشغال العامة عن طريق وزارة الاشغال العامة فانه يتوجب على هذه الوزارة اتباع الاصول المبينة في المادة الرابعة بجميع فقراتها .

اما اذا كانت الاشغال العامة المراد تنفيذها لا تزيد قيمتها على الف دينار ورغبت الوزارة او الدائرة او المؤسسة المعنية في ان تتولى القيام بها بنفسها فانه يتوجب عليها اتباع الاصول المبينة في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة الرابعة سائلة الذكر على ان يمارس الوزير او وكيل الوزارة او مدير المؤسسة المعنية بالصلاحيات المحولة لامثالهم في وزارة الاشغال العامة عملاً بنص المادة الخامسة من نفس النظام .

وتطبيقاً لذلك فان سلطة الكهرباء تملك الصلاحية لاحالة الاشغال على المقاولين وفق الاصول المبينة في المادة الخامسة اذا كانت قيمة هذه الاشغال لا تزيد على الف دينار اما اذا كانت قيمة الاشغال تزيد على ذلك فان المؤسسة لا تملك الصلاحية لتولي امر احالتها على المقاولين بل تكون الصلاحية لوزارة الاشغال العامة تمارسها وفق الاصول المبينة في الفقرتين (ج ، د) من المادة الرابعة .

اما ما ورد في الفقرة الرابعة للمادة الثامنة من قانون سلطة الكهرباء من ان للسلطة صلاحية القيام باية اعمال ترى انها ضرورية او مفيدة او ملائمة لتنفيذ اعمالها وواجباتها ولتنمية وتسهيل استقلال موجوداتها على تحسين وجهه ، فان المقصود بهذا النص هو اعطاء الصلاحية للسلطة لتقدير المشاريع والاعمال المبينة فيه . اما طريقة تنفيذ هذه المشاريع والاعمال فيها انه لم يرد في القانون نص يحدددها ، فان احكام نظام مقاولات الاشغال العامة هي التي يتوجب اتباعها في التنفيذ .

وكذلك فان ما ورد في الفقرة الاولى مسن المادة الثالثة من نفس القانون من ان للسلطة - حسب التعاقد لا يعني اعطائها الصلاحية لاحالة الاشغال العامة على المقاولين وانما يعني اعطائها الصلاحية لتعاقد في الشؤون الاخرى التي تتطلبها احكام هذا القانون .

هذا ما نقرره بالاكثريه في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١١/٢٧/١٩٧٤ :

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الاقتصاد	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بتفسير القوانين
الوطني	لرئاسة الوزراء	التمييز	الرئيس الاول لمحكمة	التمييز
مدير سلطة الكهرباء	(مخالف)	شكري المهدي	فواز الوسان	بشير الشريقي
المهندس علي النور				موسى الساكت

قرار المخالفة

تنص المادة (٥) من نظام مقاولات الاشغال العامة رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٣ على أن يمارس مدير المؤسسة الصلاحيات المحولة لمثليه في الوزارة . واذا ما رجعتنا الى نص الفقرة (ج) من المادة (٤) من النظام - وهي احدى الفقرات التي تحيل اليها المادة (٥) فأننا لانجد فيها صلاحيات لوكيل وزارة الاشغال العامة كي تكون لمثليه وهو مدير عام سلطة الكهرباء الاردنية اية صلاحيات ، كما اننا لا نجد فيها صلاحيات لووزير الاشغال العامة كي تكون لمثليه وهو وزير الاقتصاد الوطني بصفته رئيساً لمجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية اية صلاحيات .

وبناء عليه فان احداً في السلطة لا تكون له اية صلاحيات تتعلق بأشغال او عطاءات السلطة التي تتراوح قيمتها بين (٥٠٠) دينار و (١٠٠٠٠) دينار . واذا ما اضعنا ان الفقرة (د) من المادة (٤) من النظام لا تشارك المؤسسة المختصة او بعبارة اخرى سلطة الكهرباء الاردنية ، الا بواحد من اربعة من لجنة العطاءات المركزية بالنسبة للعطاءات التي تتجاوز قيمتها (١٠٠٠٠) دينار ، فانه من الواضح ان صلاحيات مجلس ادارة سلطة الكهرباء الاردنية تصبح معلقة .

وهذا يتناقض روح المادة ٣ (١) من قانون السلطة رقم (٢١) لسنة ١٩٦٧ التي تخول للسلطة (اي لمجلس السلطة) حق التعاقد ، وروح المادة ٨ (٤) من القانون المذكور التي تخول للسلطة صلاحية القيام باية اعمال ترى انها ضرورية او مفيدة او ملائمة لتنفيذ اعمالها وواجباتها ولتنمية وتسهيل استقلال موجوداتها على تحسين وجهه ، لانه من المحتمل ان يرى مجلس ادارة السلطة غير ما ترى اللجنتان المنصوص عليهما في الفقرتين (ج ، د) من المادة (٤) من النظام رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٣ لاسباب تتعلق بالنواحي الفنية الاختصاصية او لاسباب تتعلق بالتمويل ومصادره وشروطه .

ولذا فاني اخالف قرار الاغلبية الموقرة وقرر ان احكام نظام مقاولات الاشغال العامة رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٣ لا تنطبق على سلطة الكهرباء الاردنية الا الى الحد الذي لا يتناقض مع روح قانون سلطة الكهرباء الاردنية ، وهو الاشغال او العطاءات التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة ديناراً .

مدير عام سلطة الكهرباء الاردنية
المهندس علي يوسف النور